المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

التنمية الاقتصادية في ولاية فزان وكيفية تطويرها من خلال تقارير الأمم المتحدة (1951–1963م)

*سالم عمار الجحيدري[1]

[1]قسم التاريخ والحضارة الإسلامية–كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية – الجامعة الأسمرية الإسلامية

الملخص باللغة العربية

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على التنمية الاقتصادية في ولاية فزان، وكيفية تطويرها من خلال تقارير الأمم المتحدة 1951–1963م؛ وذلك وفق ما تحصل عليه الباحث من تقارير صادرة عن بعثة الأمم المتحدة خلال فترة الدراسة، حيث تعرضت الورقة إلى الحالة الزراعية، والثروة الحيوانية، والخدمات البيطرية، والصعوبات التي واجهتها، وحلول المعالجة وفق مقترحات بعثة الأمم المتحدة، كما تناولت أهم الصناعات في الولاية، والمشاكل التي تعرضت لها، وكيفية معالجتها من خلال مقترحات البعثة، إضافة إلى دراسة هذه الورقة للوضع التجاري والضريبي، كما حاولت الورقة الإجابة على بعض التساؤلات التالية: ما المؤسسات الاقتصادية بولاية فزان؟ وهل ساهمت في سد حاجة المواطن؟ وما الصعوبات التي واجهتها؟ وما مقترحات بعثة الأمم المتحدة لتطويرها؟. اتبع الباحث المنهج الوصفي السردي، والوقوف على بعض الأحداث وتحليلها، وقُسّمت الورقة إلى ثلاثة محاور رئيسية وخاتمة؛ حيث تناول المحور الأول المؤسسات الاقتصادية القائمة في فزان في فترة الدراسة، ودرس المحور الثاني الصعوبات التي تعرضت لها المؤسسات الاقتصادية، وتطرق المحور الثالث إلى مقترحات البعثة لتطوير التنمية الاقتصادية بمختلف مجالاتها، وتضمنت الخاتمة أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

الكلمات المفتاحية: الأمم المتحدة– التنمية الاقتصادية–ولاية فزان

Economic Development in Fezzan Province and How to Advance It (1963-1951) Through United Nations Reports

*Salem Amar Eljohydari [1]

[1]Department of History and Islamic Civilization - College of Arabic Language and Islamic Studies - Al-Asmariya Islamic University

الملخص باللغة الإنجليزية

This research paper aims to shed light on the economic development in the state of Fezzan and how to develop it through United Nations reports from 1951-1963 AD, according to what the researcher obtained from reports issued by the United Nations mission during the study period, where the paper dealt with the agricultural situation and livestock, And veterinary services, the difficulties they faced, and treatment solutions according to the United Nations mission's proposals. It also addressed the most important industries in the state, the problems they were exposed to, and how to address them through the mission's proposals, in addition to this paper's study of the commercial and tax situation. The paper also attempted to answer some questions: How many economic institutions are in the state of Fezzan? Did you contribute to meeting the citizen's needs? What difficulties did it face? And what were the United Nations mission's proposals to develop it? The researcher followed the descriptive narrative approach, identifying and analyzing some of the events. The paper was divided into three main axes and a conclusion: The first axis dealt with the existing economic institutions in Fezzan during the study period, the second axis studied the difficulties to which the economic institutions were exposed, and the third axis addressed the mission's proposals to develop economic development

* مؤلف البحث: عناوين البريد الإلكتروني salemamar099@gmail.com

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

in its various fields, and the conclusion included the most important results reached by the researcher.

Keywords :United Nations, Economic Development, Fezzan Stat

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين، وعلى آل بيته ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد...

تسلط هذه الورقة البحثية الضوء، وتكشف اللثام عن التنمية الاقتصادية في الولاية وكيفية تطويرها، وهي المرحلة التي سبقت استخراج النفط في ليبيا وبيعه في الأسواق العالمية، وقد شهدت نشاطاً لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، واتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج التاريخي السردي مع الوقوف على بعض الأحداث وتحليلها، وذلك بالاعتماد على عدد من التقارير الصادرة من بعثة الأمم المتحدة في فترة الدراسة، وقسمت الورقة إلى ثلاثة محاور وخاتمة، حيث تناول المحور الأول المؤسسات الاقتصادية القائمة في ولاية فزان في فترة الدراسة، ودرس المحور الثاني الصعوبات التي تعرضت لها المؤسسات الاقتصادية، وتطرق المحور الثالث إلى مقترحات البعثة لتطوير التنمية الاقتصادية بمختلف مجالاتها، وتضمنت الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

الدراسات السابقة:

لم تكن هناك دراسات سابقة مختصة بتقارير الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية في الولاية في الفترة المحددة من 1951-1963م.

إشكالية الدراسة:

ترتكز مشكلة البحث في أنه يتعرض بالدراسة والتحليل للتنمية الاقتصادية في ولاية فزان، وتتمثل الإشكالية في مدى إمكانية إبراز التنمية الاقتصادية في الولاية، وكيفية تطويرها وفق مقترحات الأمم المتحدة.

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة للإجابة عن بعض التساؤلات الآتية: ما المؤسسات الاقتصادية في ولاية فزان في فترة الدراسة؟ وهل أسهمت هذه المؤسسات في سد حاجة المواطن؟ وما الصعوبات التي واجهتها هذه المؤسسات؟ وما مقترحات بعثة الأمم المتحدة لتطوير التنمية الاقتصادية؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على أحد المواضيع الهامة في مرحلة من مراحل تاريخ ولاية فزان الاقتصادي.

المحور الأول: الأنشطة الاقتصادية:

أولاً: الزراعة

1- مصادر المياه: هناك ثلاثة أماكن في الولاية آهلة بالسكان وتعد صالحة للزراعة؛ وهي: إقليم الشاطئ في الشمال، وسبها وأوباري في الجنوب، وواحتا غدامس وغات، ويكاد المطر في هذه المناطق أن يكون غير موجود، وإنما اعتمدت الزراعة على المياه الجوفية التي تبعد عن سطح الأرض من 15-30 قدماً، وهناك أيضاً مخزونا آخر للمياه على عمق يتراوح ما بين 60-75 قدماً، إضافة إلى ذلك هناك عمليات حفر أولية في منطقة الشاطئ وجدت المياه في أعماق تتراوح

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

ما بين 150–300 قدم، وفي منطقة الجفرة وجدت المياه في عمق يتراوح ما بين 150–250 قدماً[1]؛ وبالتالي فإن المورد الوحيد للمياه الذي يمكن الاعتماد عليه في فزان هو المياه الجوفية الموجودة في الرواسب الغرينية غير المتماسكة، وكذلك المياه الارتوازية الموجودة في الأحواض الجوفية العميقة المتماسكة[2]، وقد تم تكليف الموظفين والتمويل اللازم لحفظ موارد المياه الارتوازية ومراقبتها وتنميتها، وكذلك تمويل برنامج المساعدة الذاتية لإصلاح وتحسين الآبار، إضافة إلى تنفيذ التوصيات الزراعية العامة التي قدمتها البعثة لفزان[3].

كانت سياسة السلطة الحاكمة للتنمية الاقتصادية في فزان تهدف إلى أن يُمكّن الفزانيون من أن يجدوا في تربتهم موارد كافية لتأمين معيشتهم، وكذلك زيادة طاقة الإقليم الزراعية؛ وذلك من خلال توفير المياه بشكل مستمر حتى يصبح بالإمكان زراعة أراضي جديدة ويعود الإقليم إلى مركزه الهام في ميدان النشاط التجاري الأفريقي[4].

2– أنواع الزراعات: يوجد في ولاية فزان نحو 2.7 ألف هكتار من البساتين المروية، فضلاً عن 120 ألف هكتار من مزارع النخيل الذي ينمو في الواحات الداخلية دون الحاجة إلى الري؛ نظراً لقرب الطبقة المائية الجوفية من سطح الأرض، وهو عنصرٌ أساسيٌ لغذاء الإنسان، ويستعمل أيضاً كعلف للحيوان ولتقطير الكحول[5]، وكان عدد أشجار النخيل في فزان يقدر بنحو 10–12 مليون شجرة، وإن كثيراً منها متوقفة عن النمو أو غير منتجة، وبلغ إنتاج التمور في فزان خلال ثلاث سنوات من 1955–1958م حوالي 6.000 طن، ومن أفضل أصناف التمور المنتجة صنف الخضراي الذي يزرع في واحة ودان، وصنف الظوي والسيلولو اللذان ينموان في وادي الشاطئ[6]، وكذلك يزرع الشعير عن طريق الري الكامل، وقد زاد الإنتاج زيادة كبيرة نتيجة لحفر آبار ارتوازية جديدة[7]، كما تم إجراء تحريات تمهيدية بشأن إمكانية زراعة الأرز بالري، وتقديم دراسات تفصيلية مستقبلية حيال ذلك[8].

إضافة إلى ذلك فإن من الزراعات الناجحة في فزان؛ زراعة البصل التي تعد من المحاصيل الشتوية، ويزرع أيضاً التبغ غير أنه على نطاق ضيق للاستعمال المحلي فقط[9]، وكان إنتاج فزان من المحاصيل الزراعية والماشية لعام 1958/57م يقدر بنصف مليون جنيه ليبي[10].

---

[1]– كينليسيد.هـ.ل، تقرير اقتصادي، إدارة المساعدة الفنية، الأمم المتحدة، نيويورك، 1951م، ص8، أنظر الملحق رقم (2).

[2]– تقرير التنمية الاقتصادية في ليبيا، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الجزء الثاني، 1 إبريل 1960م، ص271.

[3]– تقرير التنمية الاقتصادية في ليبيا، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مصدر سابق، ص278.

[4]– كينليسيد.هـ.ل، مصدر سابق، 89.

[5]– المصدر نفسه، ص21، 28.

[6]– تقرير التنمية الاقتصادية في ليبيا، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مصدر سابق، ص289، أنظر الملحق رقم (4).

[7]– كينليسيد.هـ.ل، مصدر سابق، ص26.

[8]– تقرير الأمم المتحدة عن المساعدة الفنية في ليبيا، بيان بالأعمال الماضية والجارية في ليبيا 1951–1961م، طرابلس–بنغازي، 1961م، ص19.

[9]– تقرير التنمية الاقتصادية في ليبيا، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مصدر سابق، ص 296، 334.

[10]– المصدر نفسه، ص252.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

يلاحظ مما سبق بأن مصادر المياه في فزان اعتمدت على المياه الجوفية السطحية منها والعميقة، وأنها أسهمت بشكل كبير في إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية على رأسها: التمور، والشعير، والبصل، وغيرها مما يحتاجه أهالي الولاية.

3- القروض الزراعية:

لدعم التنمية الاقتصادية في فزان وزعت في ديسمبر 1953م قروض مالية للمزارعين بواسطة الجمعية التعاونية بلغت قيمتها 10.000 جنيه ليبي على أن تسدد في موسم حصاد 1954م، وكانت في متصرفية سبها وأوباري 2300 جنيه، وفي متصرفية الشاطئ 3000 جنيه، وفي متصرفية مرزق 2000 جنيه، وفي متصرفية غات 1000 جنيه، وفي متصرفية غدامس 750 جنيه، وفي قبائل الفوقي 200 جنيه، وقبائل الخير 750 جنيه[1].

وكان لأهالي فزان فكرة مسبقة عن نظام الجمعيات؛ حيث كان مجموعة من الفلاحين يكلفون ثلاثة أشخاص ويصرفون لهم مرتباتهم، وتكمن مهمة هؤلاء في تنظيم توزيع المياه بالتساوي بين المزارعين، وعندما اقترحت عليهم البعثة حفر آبار ارتوازية وتوزيع مضخات ميكانيكية وزعوا أنفسهم على أساس كل 4 أو 5 فلاحين في مضخة واحدة، الأمر الذي أعطى للبعثة انطباعاً على أهالي فزان بأن لديهم تفهم وفكرة لتقبل الأعمال الجديدة رغم بعدهم عن المناطق الحضرية[2]، والجدول رقم (1) يبين الانفاق العام على الزراعة وموارد المياه والغابات لفزان لبعض السنوات بآلاف الجنيهات على النحو التالي[3]:

1955/54م	1956/55م	1957/56م	1958/57م	1959/58م
24	26	23	27	28

يلاحظ من خلال الجدول السابق الإنفاق على القطاع الزراعي من قبل الجهات المسؤأنه ولة كان في عملية تصاعدية عدا عام 57/56م الذي ربما يكون فيه الإنتاج مرتفعاً ولا يحتاج إلى قيمة عالية.

4- العاملين في قطاع الزراعة:

يمكن تقسيم العاملين في القطاع الزراعي إلى الأقسام التالية:

أ- ملاك أراضي أغنياء ومتوسطون: وهؤلاء يعيشون من منتجات أرضيهم التي يشتغل فيها عمال مستأجرون أو عمال يعملون بمقتضى عقود وهو ما يطلق عليهم مصطلح (الجباد).

ب- صغار الملاك: وهؤلاء يشتغلون في أراضيهم بأنفسهم.

ج- عمال عاديون: وهؤلاء يملكون أدواتهم التي يشتغلون بها، وأجورهم عبارة عن حصة في المحصول.

د- الجباد: وهو الذي لا يملك أدوات الشغل؛ وتكون أجرته حصة صغيرة من المحصول، والجدول رقم (2) يوضح عدد كل فئة من هذه الفئات[4].

---

[1]- تقرير عن طرابلس وفزان الخاص بالجمعيات التعاونية، منظمة الأغذية والزراعة، بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، 1954م، ص12.

[2]- المصدر نفسه، ص13.

[3]- تقرير التنمية الاقتصادية في ليبيا، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مصدر سابق، ص236.

[4]- كينليسيد.هـ.ل، مصدر سابق، ص13، 14.

الملاك الأغنياء	الملاك المتوسطون	صغار الملاك	العمال العاديون	الجباد
219	1255	1639	1890	955

يتبين من خلال ما سبق أن أعداد العمال العاديين الذين يشتغلون في أراضي الملاك هم الفئة الأكثر عدداً بين أهالي فزان، وربما يرجع ذلك إلى امتلاكهم للمعدات اللازمة للعمل، ولا يملكون أراضي خاصة بهم صالحة للزراعة بل اكتفوا بحصة من المحصول.

وفي فزان لا توجد البطالة الظاهرة لكون الأهالي يرضون بالحد الأدنى من الدخل؛ فمثلاً صاحب الملكية الصغيرة الذي بوسعه إنتاج محصول قدره 1100 كيلوجرام من الغلال يستخدم في العادة جباداً ويعطيه ثلث المحصول، ويظل هو عاطلاً مكتفياً بقدر 750 كيلوجرام من الغلال لإعالة أسرته المكونة من 5 أفراد، وعدم وجود البطالة الظاهرة أيضاً يرجع إلى أساليب العمل البدائية المتبعة؛ فعلى سبيل المثال إذا كان بالإمكان الاستغناء عن استعمال الدلاء في السقاية واستبدالها بالسواقي واستعمال حيوانات الجر اللازمة لتم الاستغناء عن 700 جباد على أقل تقدير الذين من الممكن استخدامهم في أعمال أخرى[1].

وباعتبار أن دخل فئة الجبادين قليلة كما أسلفنا سابقاً قررت السلطة المحلية الحاكمة في فزان زيادة حصتهم في المحصول من الربع إلى الثلث على أن تستمر الميزات الإضافية السابقة، وبالتالي فإنه هناك اتفاقاً جديداً بين الجباد وصاحب الأرض ينص على الآتي: يحصل الجباد الذي يستخدم دابته في العمل على بئر صاحب الأرض الذي يدعى الشريك على حصة تزيد بمقدار الثمن على ما يحصل عليه الجباد الذي لا يملك دابة، وبالتالي يتحصل على ثلث ناتج المحصول وهي حصته كجباد، إضافة إلى ثمن ناتج المحصول وهي حصة الدابة التي يمتلكها، بالإضافة إلى امتيازات أخرى للجباد فيما يخص منتوج التمر وهي كالآتي:

1- للجباد الذي يسقي أشجار النخيل أن يختار أحسن عرجون في كل شجرة نخيل يسقيها.

2- للجباد الذي يسقي أرضاً خالية من أشجار النخيل أن يأخذ ناتج أفضل ثلاث نخلات من أشجار نخل شريكه.

3- البلح الذي يسقط في شقوق النخلة وهو ما يعرف بالكرناف يبقى على ما هو متعارف عليه.

4- يبقى أيضاً العرف الخاص بتعبئة السلة التي يحضرها أحد أفراد عائلة الجباد عند قطع العراجين.

5- يمنع إقراض التمر بفائدة.

6- يسمح لملاك الأراضي منح يوم الجمعة راحة للجبادين أو استخدامهم لساعات قليلة في إحضار السماد أو الكلاء[2].

إن الاتفاق سالف الذكر بين الجباد وصاحب الأرض والامتيازات التي يتحصل عليها ما هي إلا شروط متعارف عليها بين أهالي المنطقة والتي تعد بمثابة التكافل الاجتماعي؛ بحيث يتحصل كل فرد على قوته وقوت أسرته؛ وبالتالي ينتهي الفقر وانتشار البطالة بين أفراد المجتمع، وللدفع بالتنمية الاقتصادية على المستوى الزراعي إلى الأفضل تم إيفاد عدد 2 من شباب فزان إلى الجزائر للتدريب على الأعمال الزراعية[3].

[1]- هيجنر بنجامين، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، 1952م، ص123.

[2]- كينليسيد.هـ.ل، مصدر سابق، ص80-81.

[3]- بنجامين هيجنر، مصدر سابق، ص179.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

ثانياً: الثروة الحيوانية والخدمات البيطرية:

هناك العديد من القطعان تمتلكها القبائل العربية التي ترعى على طول مجاري المياه بين فزان وإقليم طرابلس[1]، أما عن الخدمات البيطرية في فزان فقد تم تدريب عدد 6 شـــباب من أهالي المنطقة في ولاية برقة الذين تدربوا على الأعمال الميدانية بما فيها الإســـعاف الأولي البيطري، ومبادئ التفتيش على اللحوم[2]، ويتولى خبير البيطرة بطلب من وزارة الزراعة تنظيم مصـــلحة البيطرة وتربية الحيوانات داخل الوزارة، بالإضـــافة إلى مســـاعدة الإدارات الولائية الثلاث بما فيها فزان في الأعمال الميدانية والتحريات المختبرية وبرامج التدريب[3].

ولا شـك أن برنامج التدريب الداخلي وإيفاد الطلبة إلى خارج البلاد للتدريب على الشـؤون الزراعية والبيطرية يُكسـب أهالي المنطقة خبرات جديدة تدفع بالتنمية الاقتصادية إلى الأفضل.

ثالثاً: الصناعة:

1- المواد الخام الداخلة في العملية الصناعية:

أ- خام الحديد: وجد بالقرب من مدينة براك الشاطئ، غير أن فترة الاكتشاف تفتقر فيها المنطقة إلى وسائل التنقيب الحديثة بما في ذلك وسائل النقل والقوة الكهربائية[4].

وقد تمت عملية أعمال الحفر الاستكشافية في عام 1957م، وجُمعت المعلومات من 42 حفرة على مسافة تبلغ 82 كيلومتر، وقد تم إغلاق الحفر بإحكام، كما تم تحليل 400 عينة من المختبر الكيميائي التابع للمصـــالح المشـــتركة الليبية الأمريكية، ولم يتم في تلك الفترة تقدير الاحتياطي المتوفر من المواد الخام[5].

ب- خام النطرون: توجد إلى الشـــرق من أوباري بفزان عدة بحيرات صـــغيرة مالحة تســـتخرج منها بلورات النطرون خلال موسم الحر عندما تبلغ درجة التبخر أقصى درجة لها، ويتم نقل هذه المادة إلى سبها بواسطة الجمال تحت إشراف حكومة الولاية، ويبلغ الإنتاج نحو 200 طن في السنة، وفي عام 1957م بيع بمقدار 12.234 ألف جنيه ليبي، ويستعمل النطرون في صناعة السعوط ومواد التجميل والزجاج[6].

إن وجود هذه الأصناف من المواد الخام في منطقة فزان لا شك أنها تدفع بالعملية الصناعية إلى التطور إذا وجدت إمكانيات مادية وبشرية.

2- صناعة النسيج:

---

[1]- كينليسيد.هـ.ل، مصدر سابق، ص10.

[2]- تقرير الأمم المتحدة عن المساعدة الفنية في ليبيا، بيان بالأعمال الماضية والجارية في ليبيا 1951-1961م، مصدر سابق، ص25.

[3]- المصدر نفسه، ص25.

[4]- تقرير التنمية الاقتصادية في ليبيا، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مصدر سابق، ص262.

[5]- تقرير التنمية الاقتصادية في ليبيا، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مصدر سابق، ص 263.

[6]- المصدر نفسه، ص267-268.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

من بين الصناعات النسيجية نسج الحصر التي تعد من المفروشات الأساسية في بيت كل مزارع، وتباع في جميع الأسواق، وتتميز بكثرة إنتاجها ورخص أسعارها، كما يتم نسج السروج بنفس النول الذي يستعمل لنسج الحصر[1].

كما توجد في بعض منازل أهالي فزان الأنوال العمودية البسيطة التي تُنسج ما يسد حاجة السكان من الإكلمة، إضافة إلى ما يُنسج لأغراض التجارة غير أنه على نطاق ضيق[2]، وفي قرية بنت بيه القريبة من سبها التي يبلغ عدد سكانها 480 نسمة بها 4 أنوال عمودية يباع ما تنتجه إلى أهالي المنطقة[3].

ويحتاج صنع كل رداء إلى 6 جزز من صوف الغنم التي يقدر ثمنها بـــ 60 كيلوجرام من البلح، أي أن ثمن الجزة الواحدة 40 قرشاً، وبالتالي يكون ثمن المادة الخام لصناعة الرداء الواحد 240 قرشاً، وثمن البيع يساوي 620 قرشاً فيكون الربح 380 قرشاً، ويستغرق نسج الرداء الواحد 40 يوماً، غير أن ذلك قُدر وفق تبادل البلح الذي يختلف من وقت لأخر[4].

3- المصنوعات الجلدية:

تمارس العائلات في منازل مرزق حرفة زخرفة الجلود على الخفاف والنعال، وكذلك التطريز على مختلف الجلود، وكان المكسب المالي في زخرفة زوج من النعال يتراوح بين 5-15 قرش، ومدة الإنتاج 6 ساعات تقريباً، وتتراوح أجرة زوج من الخفاف بين 10-12 قرش، ومدة الإنتاج 8 ساعات تقريباً[5].

4- صناعة السلال: وهي من الحرف المنتشرة في فزان وكانت غاية في الدقة والجمال، واشتهرت بصناعتها مناطق قبر عون والمحروقة، وكان لها دخل يعود على الأهالي حيث يتراوح ثمن السلة الواحدة بين 4-5 قروش، وكان الفائض من هذه الصناعة يباع في المناطق المجاورة[6].

إن الصناعات النسيجية وصناعة الأحذية والسلال ما هي إلا صناعات حرفية تفي بالاستهلاك المحلي، ويباع الزائد عن الحاجة إلى خارج فزان.

5- مركز الصناعات الصغرى.

لتطوير الحرف اليدوية وإمكانية النهوض بها في ضوء حاجيات الأهالي، أقام في عام 1956م أحد خبراء منظمة العمل الدولية ويدعى (و. فان وارملو) من دولة هولندا عدة أشهر في فزان، وبناء على تقريره شرعت المنظمة في تنفيذ مشروع تنمية الصناعات الصغرى في عام 1957م في المنطقة وانتدبت السيد (عزمي عفيفي) من الجمهورية العربية المتحدة لمساعدة أهالي فزان في إنشاء مركز للصناعات الصغرى يستعمل فيه الخامات المحلية والمستوردة[7].

---

[1]- يوانو أنجل بابا، تقرير حول الحرف اليدوية الممارسة في ليبيا طرقها المتبعة حالياً وممكنات اتساع نطاقها، بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، 26 أغسطس 1951م، ص36، 50.

[2]- هيجنر بنجامين، مصدر سابق، ص91؛ وكذلك: أنجل بابا يوانو، مصدر سابق، ص27.

[3]- يوانو أنجل بابا، مصدر سابق، ص8.

[4]- يوانو أنجل بابا، مصدر سابق، ص15.

[5]- المصدر نفسه، ص43-44.

[6]- نفسه، ص50.

[7]- تقرير الأمم المتحدة عن المساعدة الفنية في ليبيا، بيان بالأعمال الماضية والجارية في ليبيا 1951-1961م، مصدر سابق، ص 13، أنظر الملحق رقم (6).

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

وقد أنشـــئ هذا المركز في عام 1958م بمســـاعدة كل من مكتب العمل الدولي وبعثة العمليات الأمريكية، وقد اسـتقطب المركز حوالي 80 شـاباً من فزان تم تدريبهم على عدد من الحرف المختلفة، وإن جزءاً من إنتاجه يباع في مدينة طرابلس، وشملت منتوجاته السجاد والمنسوجات الفاخرة المصنوعة بالأنوال اليدوية، فضـلاً عن صناعة الحصير المصنوع من القش، وكذلك صناديق التعبئة والآثاث البسيط، وقد اندهشت البعثة بأعمال المركز؛ ولا سيما الحماس الواضح من قبل التلاميذ، واتقانهم العمل، وقدرتهم على التعلم في فترة وجيزة[1].

ونظراً لنجاح المشـروع في فزان تم نقل السـيد عزمي عفيفي إلى الحكومة الاتحادية لكي يتمكن من المسـاعدة في تنمية الصـــناعات الصـــغرى في الولايات الأخرى، وفي عام 1961م تم تعيين السـيد (عوض عبد العال) من الجمهورية العربية المتحدة كخبير ومدرب لمشروع فزان[2].

وبالنظر إلى الطرح السابق فإن المركز سالف الذكر أسهم في تطوير الحرف اليدوية التي بدورها شغّلت عدداً كبيراً من أهالي المنطقة، فضـلاً عن تدريب عدد آخر من الشباب والفتيات على مختلف الحرف، كما أسـهمت في الاكتفاء الذاتي وبيع الزائد عن الاستهلاك المحلي، ولمحاولة حكومة الولاية تطوير التنمية الاقتصادية في مجال الصناعة عملت على إيفاد عدد 4 أشخاص من الولاية إلى دولة الجزائر؛ وذلك بغية التدريب على الصناعات والحرف الريفية[3].

أما عن أجور العمال في فزان فكان الميكانيكي يتقاضـى 26.500 فرنك شـهرياً، ويتقاضـى المراسـل 4.200 فرنك شـهرياً، أما البناؤون الدائمون يتقاضـون 250 فرنك في اليوم، إضـافة إلى ذلك تصـرف لهم علاوة عائلة بمعدل 200 فرنك في الشهر عن كل فرد من أفراد العائلة، ويتقاضى العمال العاديون الذين يرتبطون بجماعات خاصة تقوم بالأعمال الإنشائية في الأرياف بأجرة يومية قدرها 150 فرنك، وتبلغ سـاعات العمل 8 سـاعات في اليوم، ويمنع العمال إجازة سـنوية لمدة 15 يوم يتقاضون أجرة عنها[4].

من الطبيعي أن إيفاد عدد من شـــباب فزان للتدريب على مختلف الشـــؤون الصـــناعية يســـهم في تطور التنمية الاقتصـــادية، وكذلك دفع أجور العاملين وصـــرف العلاوات لهم، وتنظيم ســـاعات العمل، ومنحهم مرتباتهم خلال الإجازة السنوية يسهم أيضاً في زيادة بذل الجهد والعطاء؛ وبالتالي يزيد التطور والإعمار على مختلف الأصعدة.

ثالثاً: التجارة:

تولى مجموعة من التجار الفزانيين استيراد البضائع الرئيسية كالسكر والشاي وزيوت الطعام والملبوسات، وكان رأس مال هذه المجموعة خمســـة ملايين فرنك جزائري، إضـــافة إلى 5 ملايين قدمتها حكومة الجزائر العامة، كما قدمت الإدارة الفرنسية قروضـاً سنوية قابلة للتجديد قدرها عشرة ملايين فرنك، وفي عام 1951م حُلّت هذه الجماعة، وتألفت هيئة جديدة تعرف باسم الشركة التجارية لفزان وتشاد من مهامها استيراد السلع الرئيسية إلى فزان وتشاد، وهي شركة فرنسية برأس مال قدره 30 مليون فرنك تضم أربعة مساهمين فزانيين بلغت قيمة أسهمهم 3.700.000 فرنك[5].

---

[1]– تقرير التنمية الاقتصادية في ليبيا، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مصدر سابق، ص339.

[2]– تقرير الأمم المتحدة عن المساعدة الفنية في ليبيا، بيان بالأعمال الماضية والجارية في ليبيا 1951–1961م، مصدر سابق، ص 13–14.

[3]– هيجنر بنجامين، مصدر سابق، ص179.

[4]– كينليسيد.هـ.ل، مصدر سابق، ص83.

[5]– المصدر نفسه، ص72.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

وعلى مستوى الاستيراد أيضاً تم استيراد جلود النعال من تونس بواقع 50 قرشاً للكيلوجرام، ومن مدينة طرابلس بواقع 62 قرشاً للكيلوجرام، أما جلود أوجه الأحذية فإنها تُستورد من تشاد بأسعار تتراوح بين 125–230 قرشاً للكيلوجرام، ويتم استيراد الحرير الصناعي اللازمة للتطريز من تونس أو من مدينة طرابلس بأسعار تتراوح بين 10–15 مليماً لكل جرامين ونصف، كما يتم استيراد بعض جلود النعال المدبوغة من السودان والبعض الآخر مدبوغاً محلياً، وهناك أنواعاً أخرى يتم استيرادها بواسطة القوافل الواردة من تشاد، وكثيراً ما يتم بيعها إلى الصناع مباشرة بأسعار منخفضة[1]، أما عن الصادرات فقد تركّز أغلبها في منتوج التمر الذي اشتهرت به الولاية الذي كان يُصدر إلى طرابلس والدول الأجنبية الأخرى[2]، كما تصدر إلى الخارج أيضاً جلود الضأن والماعز[3].

من الطبيعي طالما هناك مساحة 120 هكتار من مزارع النخيل في الولاية تنمو دون الاحتياج إلى الري كما ذُكر سابقاً أن يكون منتوج التمور من أهم الصادرات.

رابعاً: الضرائب

تمثلت الضريبة في فزان في عنصرين رئيسيين هما: الحبوب والتمر، ومعدل الضريبة 5% من المحصول المقدر يضاف إليه من 1% إلى $\frac{3}{4}$ % للجنة التقدير، وبالعموم المبالغ المتحصل عليها قليلة لكون المزارعين في الغالب لا يصرحون إلا بـ $\frac{1}{3}$ أو $\frac{1}{4}$ محاصيلهم، إضافة إلى ذلك هناك ضريبة على منتوج اللاقبي؛ وهو العصارة التي تستخرج من النخيل، ويستعمل كقوت وكخمر ومقدارها 400 فرنك عن النخلة الواحدة، وكذلك هناك ضريبة الذبح؛ تم تقديرها بقيمة 30 فرنك للغنم والماعز و 500 فرنك للإبل، زد على ذلك ضريبة الأسواق بمعدل 5% من قيمة الحيوان المباع، أما المعاملات التجارية الأخرى فكانت قيمة الضريبة 3% من المواد الغذائية الضرورية و6% من قيمة الشاي والبن والزيت وبعض السلع الأخرى، وكذلك ضرائب أخرى غير مباشرة تمثلت في الرسوم الجمركية، ورسوم التمغة، والرسوم القضائية كعقود الزواج والبيع والإرث وغيرها، والرسوم على الأعمال التجارية واحتكار التبغ والكحول[4]، والجدول رقم (3) يوضح نوع الضريبة وقيمتها خلال السنوات التالية بآلاف الجنيهات الليبية[5]:

نوع الضريبة	1955/54م	1956/55م	1957/56م	1958/57م	1959/58م
ضرائب مباشرة	8	16	22	28	37
ضرائب غير مباشرة	22	15	28	39	52

[1]– يوانو أنجل بابا، مصدر سابق، ص43–44، 46.

[2]– تقرير التنمية الاقتصادية في ليبيا، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مصدر سابق، ص289.

[3] – يوانو أنجل بابا، مصدر سابق، ص43.

[4]– كينليسيد.هـ.ل، مصدر سابق، ص46.

[5]– تقرير التنمية الاقتصادية في ليبيا، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مصدر سابق، ص234.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

نوع الضريبة	1955/54م	1956/55م	1957/56م	1958/57م	1959/58م
خدمات عامة	10	20	14	27	30
المجموع	40	51	64	94	119

يتضح مما سبق أن الضرائب تفرض على معظم السلع المنتجة، وكذلك على السلع التي تباع في الأسواق، فضلاً عن الرسوم المقررة على السلع المستوردة وعلى الخدمات العامة.

المحور الثاني: الصعوبات التي واجهت الوضع الاقتصادي

أولاً: الزراعة:

من الصعوبات التي واجهت القطاع الزراعي عملية نقل منتوج التمر من أماكن الإنتاج إلى أماكن التصنيع والتصدير، فضلاً عن وجود أنواع رديئة حالت دون تصديره مقارنة بالتمور التونسية[1]، إضافة إلى ندرة الإنتاج في بعض السنوات؛ ففي عام 1951م كان المحصول من التمر ضئيلاً، ولم يزد إلا قليلاً عن الحاجات الغذائية للسكان، وحتى الذي يتم تصديره فإن جزءاً كبيراً منه يذهب إلى تونس[2]. وبحسب ما ذكر في السابق بإن التمور التونسية أنواعها جيدة، ويتم تصديرها إلى الخارج؛ فقد تكون هذه التمور في أصلها تموراً من فزان أدخلت عليها بعض التحسينات للتصدير.

ومن الصعوبات أيضاً الظروف المعيشية التي يعانيها العمال المزارعون وخاصة الجباد؛ حيث إن هذه الفئة لا تتقاضى أجورها نقداً بل لها حقوق ثابتة متعارف عليها لدى السكان المتمثلة في حصة من المحصول، إذ كانت في السابق حصة الجباد الذي يسقي أشجار النخيل ربع المحصول، وأحياناً تضاف على هذه الحصة بعض الإضافات الأخرى المتعارف عليها، ونفس الحال ينطبق هذا الأمر على محصول الشعير، وبالتالي فإن دخل هذه الفئة ضعيف حتى أنهم كانوا مدينين باستمرار لأصحاب الأراضي الذين كانوا يقرضونهم كميات من محصولي التمر والشعير، الأمر الذي أدى إلى فقدهم لحريتهم في العمل وفي التنقل[3].

لطالما أن العامل في الزراعة يتقاضى أجرته بجزء من المحصول، والإنتاج يختلف من سنة إلى أخرى وفق الظروف المناخية والأوبئة التي تصيب النباتات، وبذلك فإن هذا الأمر يؤثر سلباً على دخل العمال في بعض السنوات.

ثانياً: الصناعة:

1- المواد الخام الداخلة في العملية الصناعية:

أ- خام الحديد: من الصعوبات التي واجهت استخدام خام الحديد كونه يحتوي على نسبة كبيرة من رمل الصوان (السليكا) التي تعتبر تكاليف معالجته باهظة، إضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل بسبب المواد الغريبة وأوساخ الأفران التي لابد من إزالتها؛ مما يخفض مقدار ما تنتجه الأفران كثيراً، وكذلك وجود نسبة من المواد الفسفورية التي تعد معقولة بالرغم من أنها تزيد عن نسبتها في الحديد الخام الموجود في أماكن أخرى من أفريقيا[4].

---

[1]- كينلسند.هـ.ل، مصدر سابق، ص28.

[2]- هيجنر بنجامين، مصدر سابق، ص31.

[3]- كينلنسد.هـ.ل، مصدر سابق، ص80.

[4]- تقرير التنمية الاقتصادية في ليبيا، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مصدر سابق، ص263.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

ب- خام النطرون: واجهت هذا الخام صعوبات تمثلت في ارتفاع سعره أثناء استعماله في تكرير زيت الزيتون لاستخلاص الصابون الممتاز مقارنة بالمنتجات المستوردة، ولذلك لم تستفد فزان من الفوائد المالية الناجمة عن صناعة وطنية لزيت الزيتون[1].

2- صناعة النسيج:

من الصعوبات التي واجهتها هذه الصناعة اتساع مساحة ولاية فزان وصعوبة النقل فيها، وبالتالي فإن الأحوال المعيشية في تلك المناطق النائية من الولاية تعرقل كل جهد يبذل لإنشاء مراكز مناسبة لتدريب الفتيات على مبادئ طرق النسج[2]، ومن الصعوبات أيضاً التي واجهت صناعة النسيج النسبة الكبيرة من الأوساخ والشحم في الصوف المحلي، ولهذا تقل نسبة ما ينتفع به من الصوف في صناعة السدى[3].

بالرغم من ارتفاع سعر الربح في بيع رداء تم صنعه خلال فترة محدودة، غير أنه لا تضمن النساجة أو زوجها بيع رداء واحد في السنة، وقد ينقطع ذلك في عدم الحصول على الصوف[4].

3- المصنوعات الجلدية:

من الصعوبات التي واجهت هذه الصناعة التي امتهنها عدد من سكان فزان تمثلت في عدم الدعم المالي، الأمر الذي حال دون التوسع في شراء المواد الخام[5].

يتبين من خلال الطرح السابق أن استخلاص الشوائب من المواد الخام المحلية الداخلة في العملية الصناعية تعد من الصعوبات التي واجهت عملية التصنيع، إضافة إلى معاناة العملية الصناعية من صعوبة النقل، وعدم وجود هامش ربح كبير في بعض الصناعات، فضلاً عن ضعف الدعم المالي لصناعات معينة.

المحور الثالث: مقترحات الأمم المتحدة لتطوير الوضع الاقتصادي

أولاً: الزراعة:

1- أنواع الزراعات والتدريب على الشؤون الزراعية:

من مقترحات الأمم المتحدة لتطوير التنمية الاقتصادية في فزان هو اختيار بذور القمح والشعير وذلك لزيادة الإنتاج، كما أنه بالإمكان زراعة الذرة بشكل كبير، وكذلك إمكانية زراعة القطن[6].

أما عن الزراعات الناجحة في فزان فقد اقترحت البعثة التوسع في زراعة محصول البصل للتخفيف من الكميات المستوردة من الخارج، ونصحت بتوفير وسائل تخزين جيدة[7].

---

[1]- تقرير تمهيدي بشأن معمل الملح في الملاحة بطرابلس الغرب، بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، 6 مارس 1953م، ص9، أنظر الملحق رقم (8).

[2]- يوانو أنجل بابا، مصدر سابق، ص24.

[3]- هيجنر بنجامين، مصدر سابق، ص 91.

[4]- يوانو أنجل بابا، مصدر سابق، ص18.

[5]- المصدر نفسه، ص46.

[6]- هيجنر بنجامين، مصدر سابق، ص 35.

[7]- تقرير التنمية الاقتصادية في ليبيا، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مصدر سابق، ص296.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

وللتدريب على الشؤون الزراعية اقترحت بعثة الأمم المتحدة تدريب فنيين زراعيين من ليبيا من بينهم عدد 3 من فزان في جامعات أجنبية لدراسة علم التربة والمحاصيل الزراعية، وتربية الحيوان، والبيطرة، وكذلك الري، وفلاحة البساتين، وينبغي مراعاة بعض النقاط للانتفاع بهذه المنح وهي:

1- يجب أن تكون الجامعات التي يقع الاختيار عليها في بلدان تكون ظروفها شبيهة بظروف ليبيا من حيث المواضيع الدراسية التي سيتخصص فيها الطالب.

2- يجب ألا تمنح أيه منحة دراسية في المستقبل القريب لدراسات تفوق درجة أستاذ في علم الزراعة.

3- يجب أن تمنح المساعدات الدراسية للطلاب المتفوقين بعد اختيارهم من مقدمي الطلبات، وذلك وفق الأسس التالية:

أ- أن يكون الطالب متحصلاً على الشهادة الثانوية.

ب- أن يتقدم الطالب لامتحان كتابي يثبت استعداده العلمي.

ج- أن يجتمع موظفو الحكومة بالطالب ليحكموا على شخصيته.

د- أن يُعقد اتفاق مع الطالب لضمان خدماته للحكومة الليبية مدة معقولة من الزمن[1].

يتبين بأن مقترحات الأمم المتحدة في اختيار أنواع الزراعات، والتدريب على الشؤون الزراعية كلها تصب في مصلحة التنمية الاقتصادية في المجال الزراعي.

2- مصادر المياه:

اقترحت بعثة الأمم المتحدة تطوير عملية الري من الآبار؛ وذلك من خلال استيراد عدد من السواقي وبيعها للمزارعين على أقساط لكون هذه السواقي قدرتها على رفع المياه من الآبار تفوق قدرة الدلو بضعفين وثلاثة أضعاف، وتمتاز بأنها لا تتطلب إلا مجهوداً قليلاً من الحيوان والإنسان، غير أن (المسيو باربو) الخبير في هذا المجال أورد بعض المشاكل التي ربما تواجه هذه السواقي في فزان منها أن التربة رملية وأيضاً فوهات الآبار واسعة، إضافة إلى أن سكان المنطقة في الغالب لا يحافظون على الآلات، ولكن هذه المشاكل أكدت البعثة سهولة التغلب عليها[2].

ولتطوير الموارد المائية أيضاً اقترحت بعثة الأمم المتحدة بأنه يفترض على مصلحة الأشغال العامة أو نظارة الزراعة توفير مكاتب ومخازن وورش خاصة بهذا الأمر، أما بالنسبة لآلات الحفر والمعدات الخاصة بمؤسسات العون سيجري تسليمها في الوقت المناسب إلى فرع موارد المياه، أما الفنيون الليبيون المدربون من قبل الوكالات على أعمال التنقيب عن موارد المياه وتنميتها فينبغي إلحاقهم بالفرع إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك، وقد وضعت المخصصات اللازمة للموظفين الذين ستعهد إليهم مهمة تنفيذ الأنظمة واللوائح بموجب قانون المياه[3].

ونظراً لوجود كميات كبيرة من المياه الجوفية قريبة من سطح الأرض، وبتقصي البعثة واستفسارها من المديرين والمتصرفين ورؤساء القرى والمزارعين حول زيادة الإنتاج وسهولة استخراج المياه، فإنه بالإمكان استغلالها وتوسيع رقعة الأراضي الزراعية، وذلك من خلال مساعدة الفلاحين بالقروض الزراعية متوسطة الأجل[4].

---

[1]- هيجنر بنجامين، مصدر سابق، ص190-191، أنظر الملحق رقم (10).

[2]- المصدر نفسه، ص62.

[3]- تقرير التنمية الاقتصادية في ليبيا، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مصدر سابق، ص278.

[4]- تقرير عن طرابلس وفزان الخاص بالجمعيات التعاونية، مصدر سابق، ص13.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

وبذلك نجد أن البعثة قد بذلت البعثة جهوداً كبيرة من خلال مقترحاتها في عملية تحسين وسائل الري بغية الدفع بالقطاع الزراعي إلى الأفضل.

3- الجمعيات التعاونية:

فيما يخص الجمعيات التعاونية فقد اقترحت البعثة على مؤسسة التنمية بسبها إنشاء مباني خاصة بالجمعية التعاونية، وقد وافقت حكومة فزان في 10 إبريل 1954م على تصميمات الأبنية التي وضعها ممثل مؤسسة التنمية في سبها، بتكلفة مالية قدرها من 8000 إلى 9000 جنيه ليبي، بحيث تكون جاهزة في ديسمبر من ذات العام أو في يناير 1955م، وتتكون هذه الأبنية من 5 مستودعات للحبوب يسع كل واحد منها 40 طناً ليكون المجموع 200 طناً، وتكون لتخزين التمور، إضافة إلى مركز للتدريب وانتقاء البذور ومطحناً، وورشة ميكانيكا، وجراجين لتدريس السيارات، ومكتباً ومسكناً لأمين المخزن، كما اقترحت البعثة أيضاً على نظارتي الزراعة والتعليم تعيين شباب من فزان ليكونوا نواة موظفي الجمعية[1].

والغرض من هذه الجمعية أنها تقوم بعمليات التسليف والتموين والخدمات والإرشاد الزراعي، وتتم عملية التسليف بواسطة الأموال التي تتحصل عليها الجمعية من الشركة الليبية المالية والتي تقدر بـــ 6000 جنيه ليبي، ومن الممكن أن تُزاد إلى 10.000 جنيه استجابة لطلب حكومة فزان، ثم تقوم الجمعية بتسليف الفلاحين بدون فوائد بقروض قصيرة الأجل وتستردها عيناً أثناء موسم الحصاد أو متوسطة الأجل وترد من 3-5 سنوات، كما تقوم الجمعية بعملية التموين وهي عبارة عن شراء معدات خاصة بالعملية الفلاحية من مضخات هوائية ومناجل ومعازق وأسمدة وبذور وغيرها مما يحتاجه المزارع، أما الخدمات فتشمل طحن الحبوب بأسعار مناسبة بحيث تضمن أجرة العامل وثمن الوقود وتصليح الآلات، إضافة إلى حفر الآبار وتسوية الأراضي وعزقها وتسويتها، فضلاً عن مكافحة الطفيليات التي تتلف النباتات وكذلك الطفيليات التي تفتك بالحيوانات، ويدفع المنتفع بهذه الخدمات تكاليف العامل والمواد المستخدمة، أما عملية الإرشاد الزراعي فتتطلب توفير عدد 3 مرشدين زراعيين وسيارة خاصة بنقلهم، فضلاً عن إقامة مسابقات تحت إشراف المرشدين عن عملية الري وتحسين طرق الزراعة بين المزارعين وإعطاء جوائز للفائزين[2].

وترى البعثة ووفق السنة الأولى من عملها في مجال تأسيس الجمعية التعاونية للتسليف والتحسين الزراعي فإنها اقترحت بأن يتم تأسيس جمعيات وبناء مقرات لها في براك الشاطئ عام 1955م، وفي مرزق عام 1956م، وفي غات وغدامس والقطرون عام 1957م[3].

ثانياً: الخدمات البيطرية:

فيما يخص التعليم البيطري في ليبيا بما في ذلك فزان، اقترحت منظمة الأمم المتحدة تقديم إعانات مالية منتظمة لتمكين الطلاب من الدراسة في مصر ودول أوروبا وأمريكا لتلقي دروساً في مجال الطب البيطري، كما يجب أن يتم اختيار

[1]- تقرير عن طرابلس وفزان الخاص بالجمعيات التعاونية، مصدر سابق، ص33، أنظر الملحق رقم (12).

[2]- المصدر نفسه، ص34-36.

[3]- نفسه، ص37.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

الأشخاص لهذه الدراسة وفق رغبتهم بحيث أن يكون لهم ميل وقدرة على ممارسة العمل البيطري في أغلب الأحيان، وفي أماكن نائية واقعة على حدود البلاد[1].

إن اقتراح بعثة الأمم المتحدة تأسيس جمعية تعاونية لمد الفلاحين بالبذور والآلات، والمبيدات الحشرية للقضاء على الآفات التي تصيب النباتات، وتوفير الإرشاد الزراعي، والتدريب البيطري، فضلاً عن منحهم القروض قصيرة ومتوسطة الأجل يساعد في دفع التنمية الاقتصادية في المجال الزراعي.

ثالثاً: الصناعة:

1- المواد الخام الداخلة في العملية الصناعية:

خام الحديد: اقترحت الأمم المتحدة بأنه هناك حاجة إلى إجراء كثير من البحوث البتروجرافية فيما يتعلق بالصخور وتركيبها على الأجزاء الرقيقة المصقولة من الحديد الخام لكي يصبح بالمستطاع التحقق بصورة نهائية من كيفية تكوين الحديد الخام بقصد تفهم وسائل المعالجة اللازمة لاستخراج الحديد وتصنيعه[2].

ولمعرفة الاحتياطي المتوفر من خام الحديد تمهيداً لتنمية أعمال التعدين تستدعي القيام بأعمال الحفر على نسق منتظم، فضلاً عن رسم خرائط طبغرافية مفصلة، غير أنه لا يمكن القيام بذلك إلا إذا وجدت مؤسسة صناعية يهمها أمر استغلال الرواسب، وإن نسبة الحديد بلغت 50% من الخام، وجودته تعادل جودة رواسب الحديد الموجودة في أوروبا الغربية، إلا أن الأخيرة تقع في مراكز احتشاد السكان وبالتالي توفرت كثيرا من التسهيلات؛ كاليد العاملة، والقوة الكهربائية، ووسائل النقل السهلة، الأمر الذي تفتقده فزان في تلك الفترة[3].

وإذا أمكن رفع درجة الحديد الخام الليبي بتحسين جودته ورفع نسبة الحديد فيه من 45% إلى 60%؛ فقد يكون بالمستطاع أن يحصل على سعر يتراوح بين 6.75-9.35 دولار للطن الواحد في ميناء الشحن، غير أنه إذا عُبْدت طريق بالأسفلت يربط أماكن تواجد الخام بالساحل فإن تكاليف الشحن وحدها بين براك الشاطئ وطرابلس سوف تبلغ نحو 20 دولاراً للطن الواحد، الأمر الذي سينفي وجود أية إمكانية لإيجاد سوق له في الخارج[4].

تعد تلك المقترحات موجهة للحكومة الليبية للاهتمام بهذا المصدر الهام الذي يدخل في معظم الصناعات والعديد من الاستعمالات، ويجعل ليبيا من البلدان الصناعية، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل اهتمت الحكومات الليبية المتعاقبة باستغلال هذا الخام، وهل وظفت له الباحثين والمهتمين لدراسة المنطقة ووضع الحلول للمشاكل التي ذكرتها البعثة وفقاً لمقترحها؟.

2- صناعة النسيج:

اقترحت بعثة الأمم المتحدة في تطوير صناعة النسيج إدخال الأنوال النموذجية بدلاً من الأنوال العمودية في المناطق الريفية لتستعملها التلميذات في المدارس، وأفضل هذه الأنوال هو النول ذا المكوك الواحد الذي يدار باليد[5].

---

[1]- ستاف جراند، تقرير نهائي عن تنمية صناعة الصوف في ليبيا، مجلس الأمم لليبيا، 28 ديسمبر 1952م، ص25، أنظر الملحق رقم (14).

[2]- تقرير التنمية الاقتصادية في ليبيا، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ص263.

[3]- المصدر نفسه، ص263.

[4]- نفسه، ص263-264.

[5]- هيجنر بنجامين، مصدر سابق، ص 91.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

أما بالنسبة لتوزيع المواد الخام الداخلة في العملية الصناعية، وكذلك الأنوال التي تدار باليد والمصنوعة على الطراز السويسري والتي تناسب منازل المزارعين؛ فإن البعثة اقترحت إسناد هذه المهمة إلى المدير والشيخ في مناطقهم تحت إشراف السلطة المركزية في فزان[1].

وبخصـــوص التدريب على هذه الصـــناعة فقد اقترحت البعثة على الحكومة الاتحادية المركزية تعيين معلمات من مدارس المقاطعة الوسطى للعمل في فزان لعدة أشهر لتدريب النساء الفزانيات على استعمال الأنوال الجديدة[2].

3- المصنوعات الجلدية: اقترحت بعثة الأمم المتحدة لتطوير هذه الصناعة اتباع سياسة تسهيل استيراد المواد الخام[3].

حاولت بعثة الأمم المتحدة مســاعدة أهالي فزان من خلال مقترحاتها لتطوير الصــناعات النســيجية والجلدية للدفع بالتنمية الصناعية.

4- مركز الصناعات الصغرى:

فيما يخص مركز الصناعات الصغرى الذي تأسس عام 1955م في فزان اقترحت بعثة الأمم المتحدة تحويل المركز إلى جمعية عمال تعاونية يقوم التلاميذ الذين يتدربون فيه بتشغيله وإدارته، غير أن هذا النوع من التنظيم التعاوني يستدعي إجراء تغييرات أساسية في الاتجاهات والعلاقات بين أفراد العمال، وبالتالي فإن البعثة تشك في إمكانية نجاح مثل هذا النوع من التعاون[4].

أما السياسة الأخرى التي ارتأت البعثة نجاحها فتمثلت في تركيز وسائل الإنتاج المادية التي يملكها ويديرها صناع مستقلون في مركز واحد، وبالتالي يستطيع عدد منهم إنجاز الكثير على نحو تعاوني والعمل تحت سقف واحد، وفي الوقت ذاته لا يتركون إلى الجمعية التعاونية ســوى عدد محدود من الواجبات والحقوق، إضـــافة إلى ذلك اقترحت البعثة إنشـــاء مشاغل مستقلة في مختلف الواحات لكي يقوم التلاميذ فيها بأعمالهم، ويمكن جمع هذه المشاغل التي يديرها عمال مستقلون على صـــورة جمعيات تعاونية يكون مهامها توريد المواد الأولية والقيام بأعمال الخدمة والتســـويق، وبالتالي يبقى مركز الصناعات الصغرى سالف الذكر خاصاً بالتدريب وتقديم المساعدة الفنية للصناع، وسيهيئ مركزا الصناعات اليدوية اللذان يقترح إقامتهما في كل من طرابلس وبنغازي أماكن مناسبة لبيع إنتاج فزان[5].

ولصناعة المنتجات الاعتيادية للاستعمال المحلي اقترحت البعثة بأن يقوم مركز الصناعات اليدوية في سبها بتنسيق أوجه نشاطه مع نشاط التعليم الأساسي الذي تقوم بتنظيمه حكومة الولاية بمساعدة اليونسكو، والغرض من هذه الخدمات هو تعريف السكان في هذه المناطق المعزولة بأوجه الحياة العصرية عن طريق عدد من المراكز الاجتماعية، ولا شك أن هذه المراكز تهيئ مجالاً لتعميم المهارات الحديثة التي يعمل مركز الصناعات الصغرى على خلقها، وخصوصاً فيما يتعلق بالصناعات المبنية على أساس أشجار النخيل التي تنمو في مختلف أنحاء فزان، ولإقامة صناعة اقتصادية للأثاث من

---

[1]- يوانو أنجل بابا، مصدر سابق، ص24، أنظر الملحق رقم (16).

[2]- المصدر نفسه، ص24.

[3]- يوانو أنجل بابا، مصدر سابق، ص46.

[4]- تقرير التنمية الاقتصادية في ليبيا، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مصدر سابق، ص339.

[5]- المصدر نفسه، ص339-340.

أشـــجار النخيل يجب أن ينتشـــر اســـتعمال هذا الأثاث في جميع منازل فزان، الأمر الذي يتطلب حدوث تغيير في ذوق المستهلك، كما يتطلب تدريب الصناع على حرف جديدة[1].

ولتنمية الحرف اليدوية عموماً في فزان اقترحت بعثة الأمم المتحدة بأن تكون تحت إشراف المديرون والمشايخ الذين يعملون تحت إشراف المتصـرفين في مناطقهم، وذلك لتفادي تحميل المؤسـسـة الليبية للحرف اليدوية مصـروفات كبيرة عند تأسيسها لمكتب في الولاية تحت إشراف الإدارة المركزية[2].

ويعتبر المركز ســالف الذكر الذي تم تأســيســه من قبل البعثة ذو أهمية كبيرة لأهالي فزان من العنصــرين الرجال والنســـاء، لكونه يهتم بعملية التدريب ومن ثم تحقيق فرص عمل في مختلف أنحاء فزان؛ حيث اقترحت بعثة الأمم المتحدة الاهتمام به وتطويره، واستغلال المواد الخام المحلية واستيراد غير المتوفرة محلياً، فضلاً عن تسهيل عملية التسويق.

رابعاً: التجارة

إن وسـائل النقل وطرق المواصـلات في فزان تعاني من قصـور كبير الأمر الذي حتم على البعثة بأن تقترح إدخال تحسينات على الطرق حتى تنشط تجارة التصدير من فزان بشكل كبير[3].

وبذلك فقد اهتمت بعثة الأمم المتحدة بتطوير التنمية الاقتصـــادية في شـــتى المجالات؛ فنلاحظها هنا تهتم بالجانب التجاري إذ تقترح صـــيانة الطرق القديمة، وإنشـــاء طرق جديدة لتســـهيل عملية التســـويق بين مدن فزان، وبين فزان والمدن والبلدان الأخرى.

الخاتمة

1- أكدت الدراسـة أن مصـادر المياه في فزان اعتمدت على المياه الجوفية السـطحية والعميقة، وأنها أسـهمت بشـكل كبير في إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية وعلى رأسها التمور والشعير والبصل وغيرها مما يحتاجه أهالي الولاية.

2- بينت الدراســة أن أعداد العمال العاديون الذين يشــتغلون في أراضــي الملاك هم الفئة الأكثر عدداً بين أهالي فزان.

3- أوضـحت الدراسـة أن الاتفاق والشـروط بين الجباد وصـاحب الأرض والامتيازات التي يتحصـل عليها الجباد تعد بمثابة التكافل الاجتماعي؛ بحيث يتحصـل كل فرد على قوته وقوت أسـرته وبالتالي ينتهي الفقر وانتشـار البطالة بين أفراد المجتمع.

4- أشارت الدراسة إلى أن برنامج التدريب الداخلي وإيفاد الطلبة إلى الخارج للتدريب على الشئون الزراعية والبيطرية يُكسب أهالي المنطقة خبرات جديدة تدفع بالتنمية الاقتصادية إلى الأفضل.

5- بينت الدراســة أن وجود المواد الخام في منطقة فزان تدفع بالعملية الصــناعية إلى التطور إذا وجدت إمكانيات مادية وبشرية.

6- توصـلت الدراسـة إلى أن مركز الصـناعات الصـغرى أسـهم في تطوير الحرف اليدوية التي بدورها شـغلت عدداً كبيراً من أهالي المنطقة، فضـلاً عن تدريب عددًا آخر من الشـباب والفتيات على مختلف الحرف، كما أسـهمت في الاكتفاء

---

[1]- تقرير التنمية الاقتصادية في ليبيا، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مصدر سابق، ص340.

[2]- يوانو أنجل بابا، مصدر سابق، ص55.

[3]- هيجنر بنجامين، مصدر سابق، ص94.

الذاتي وبيع الزائد عن الاستهلاك المحلي، وإن الصناعات النسيجية وصناعة الأحذية والسلال تعد من الصناعات الحرفية التي تفي بالاستهلاك المحلي ويباع الزائد عن الحاجة منها إلى خارج فزان.

7- أظهرت الدراسة أن إيفاد عدد من شباب فزان للتدريب على مختلف الشئون الصناعية يسهم في تطور التنمية الاقتصادية، وكذلك دفع أجور العاملين وصرف العلاوات لهم، وتنظيم ساعات العمل، ومنحهم مرتباتهم خلال الإجازة السنوية يسهم أيضاً في زيادة بذل الجهد والعطاء.

8- أبرزت الدراسة أن الواردات تمثلت في بعض السلع الضرورية، فضلاً عن المواد الخام المستعملة في الصناعة المحلية، وهذا يدل على أن معظم السلع الاستهلاكية تنتج محلياً.

9- أشارت الدراسة إلى أن أغلب صادرات فزان كانت من منتوج التمر الذي اشتهرت به المنطقة الذي كان يصدر إلى طرابلس والدول الأجنبية الأخرى.

10- أوضحت الدراسة أن الضرائب كانت تفرض على معظم السلع المنتجة، وكذلك على السلع التي تباع في الأسواق، فضلاً عن الرسوم المقررة على السلع المستورد وعلى الخدمات العامة.

11- أكدت الدراسة أن العامل في الزراعة يتقاضى أجرته بجزء من المحصول، وهذا الأمر قد يؤثر سلباً على دخل العمال في بعض السنوات.

12- بينت الدراسة أن استخلاص الشوائب من المواد الخام المحلية الداخلة في العملية الصناعية تعد من الصعوبات التي واجهت عملية التصنيع، إضافة إلى صعوبة النقل، وعدم وجود هامش ربح كبير في بعض الصناعات، فضلاً عن ضعف الدعم المالي لصناعات معينة.

13- أظهرت الدراسة أن مقترحات الأمم المتحدة في اختيار أنواع الزراعات، والتدريب على الشئون الزراعية، وتحسين وسائل الري تصب في مصلحة التنمية الاقتصادية في المجال الزراعي.

14- أظهرت الدراسة إن اقتراح بعثة الأمم المتحدة بتأسيس جمعية تعاونية لمد الفلاحين بالبذور والآلات، والمبيدات الحشرية للقضاء على الآفات التي تصيب النباتات، وتوفير الإرشاد الزراعي، والتدريب البيطري، ومنح القروض قصيرة ومتوسطة الأجل يدفع بالتنمية الاقتصادية في المجال الزراعي.

15- أبرزت الدراسة أن مقترحات بعثة الأمم المتحدة الموجهة للحكومة الليبية للاهتمام بخام الحديد الذي يدخل في معظم الصناعات والعديد من الاستعمالات، يجعل ليبيا من البلدان الصناعية، كما أن مقترحاتها كانت تهدف إلى تطوير الصناعات النسيجية والجلدية للدفع بالتنمية الصناعية.

16- توصلت الدراسة إلى أن بعثة الأمم المتحدة اهتمت بتطوير التنمية الاقتصادية؛ إذ اقترحت صيانة الطرق القديمة وإنشاء طرق جديدة لتسهيل عملية التسويق بين مدن فزان، وبين فزان والمدن والبلدان الأخرى لإنعاش الجانب التجاري.

التوصيات

من خلال الدراسة السابقة يوصي الباحث بجملة من التوصيات:

1- الاهتمام بالمياه الجوفية من حيث إدخال كافة وسائل التقنية عليها لكونها مصدر رئيسي للتنمية الزراعية في فزان.

2- الاهتمام بالمواد الخام الموجودة في أراضي فزان وعلى رأسها خام الحديد لما يمثله من مكانة اقتصادية كبيرة.

3- تطوير الصناعات اليدوية وتحويلها إلى صناعات استراتيجية كبرى.

4- الاهتمام بالبنية التحتية وخاصة الطرق لتسهيل نقل المواد الخام والمنتجات الزراعية والصناعية بين قرى فزان، وبين فزان وباقي المدن الليبية الأخرى.

قائمة المصادر

[1]- تقرير الأمم المتحدة عن المساعدة الفنية في ليبيا، بيان بالأعمال الماضية والجارية في ليبيا 1951-1961م، طرابلس-بنغازي، 1961م.

[2]- تقرير تمهيدي بشأن معمل الملح في الملاحة بطرابلس الغرب، بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، 6 مارس 1953م.

[3]- تقرير التنمية الاقتصادية في ليبيا، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الجزء الثاني، 1 إبريل 1960م.

[4]- تقرير عن طرابلس وفزان الخاص بالجمعيات التعاونية، منظمة الأغذية والزراعة، بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، 1954م.

[5]- ستاف جراند، تقرير نهائي عن تنمية صناعة الصوف في ليبيا، مجلس الأمم لليبيا، 28 ديسمبر 1952م.

[6]- كينليسيد.هـ.ل، تقرير اقتصادي، إدارة المساعدة الفنية، الأمم المتحدة، نيويورك، 1951م.

[7]- هيجنر بنجامين، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، 1952م.

[8]- يوانو أنجل بابا، تقرير حول الحرف اليدوية الممارسة في ليبيا طرقها المتبعة حالياً وممكنات اتساع نطاقها، بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، 26 أغسطس 1951م.

الملاحق

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

ملحق رقم (1)

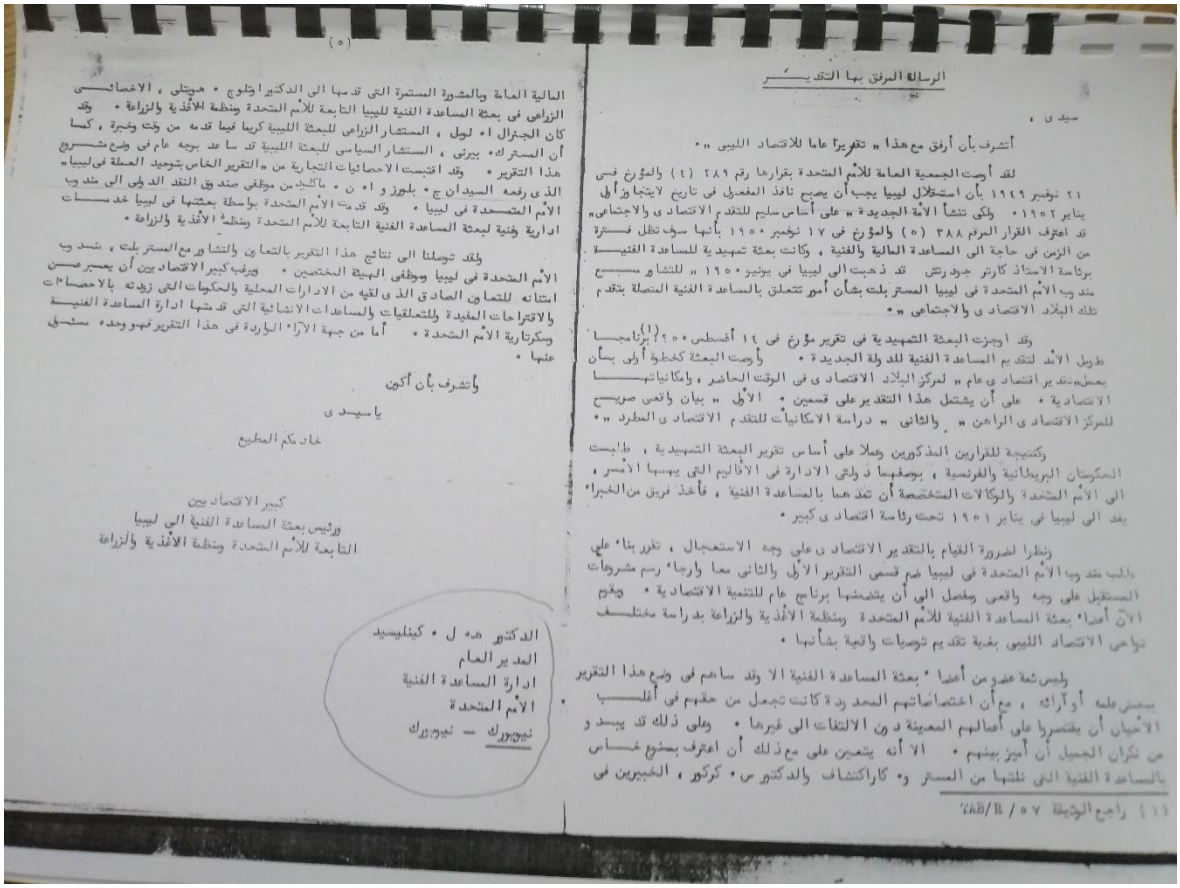

الرسالة المرفق بها التقرير

سيدى ،

أتشرف بأن أرفق مع هذا « تقريرا عاما للاقتصاد الليبى » .

لقد أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم ٢٨٩ (٤) والمؤرخ فى ٢١ نوفمبر ١٩٤٩ بأن استقلال ليبيا يجب أن يصبح نافذ المفعول فى تاريخ لايتجاوز أول يناير ١٩٥٢ . ولكى تنشأ الأمة الجديدة « على أساس سليم للتقدم الاقتصادى والاجتماعى » قد اعترف القرار المرقم ٣٨٨ (٥) والمؤرخ فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٠ بأنها سوف تظل فترة من الزمن فى حاجة الى المساعدة المالية والفنية ، وكانت بعثة تمهيدية للمساعدة الفنية برئاسة الاستاذ كارتر جودرتش قد ذهبت الى ليبيا فى يونيو ١٩٥٠ « للتشاور مع مندوب الأمم المتحدة فى ليبيا المستر بلت بشأن أمور تتعلق بالمساعدة الفنية المتصلة بتقدم تلك البلاد الاقتصادى والاجتماعى » .

وقد أوجزت البعثة التمهيدية فى تقريرها المؤرخ فى ١٤ أغسطس ١٩٥٠ برنامجا طويل الأمد لتقديم المساعدة الفنية للدولة الجديدة . وأوصت البعثة كخطوة أولى بأن يعمل مندوب المستر اقتصادى عام « لمركز البلاد الاقتصادى فى الوقت الحاضر ، وامكانياتها الاقتصادية . على أن يشتمل هذا التقرير على قسمين . الأول « بيان واقعى صريح للمركز الاقتصادى الراهن » والثانى « دراسة الامكانيات للتقدم الاقتصادى المطرد » .

وتنفيذا للقرارين المذكورين وعملا على أساس تقرير البعثة التمهيدية ، طلبت الحكومتان البريطانية والفرنسية ، بوصفهما دولتى الادارة فى الأقاليم التى يهمها الأمر ، الى الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة أن تقدما بالمساعدة الفنية ، فأخذ فريق من الخبراء يفد الى ليبيا فى يناير ١٩٥١ تحت رئاسة اقتصادى كبير .

ونظرا لضرورة القيام بالتقدير الاقتصادى على وجه الاستعجال ، تقرر بناء على طلب مندوب الأمم المتحدة فى ليبيا ضم قسمى التقرير الأول والثانى معا ورجاء رسم مشروعات المستقبل على وجه واقعى مفصل الى أن يتضمنها برنامج عام للتنمية الاقتصادية . ويقوم الآن أعضاء بعثة المساعدة الفنية للأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة بدراسة مختلف نواحى الاقتصاد الليبى بغية تقديم توصيات واقعية بشأنها .

وليس ثمة عضو من أعضاء بعثة المساعدة الفنية الا وقد ساهم فى وضع هذا التقرير ببعض عليه أو آرائه ، مع أن اختصاصاتهم المحددة كانت تجعل من حقهم فى أغلب الأحيان أن يقتصروا على أعمالهم المعينة دون الالتفات الى غيرها . وعلى ذلك قد يبدو من نكران الجميل أن أميز بينهم . الا أنه يتعين على مع ذلك أن اعترف بصنوع خاص بالمساعدة الفنية التى نلتها من المستر و. كاراكتشاف والدكتور س. كركور ، الخبيرين فى

(١) راجع الوثيقة TAB/TL/٥٧

(٥)

المالية العامة والمشورة المستمرة التى قدمها الى الدكتور اولوج . هيتلى ، الاخصائى الزراعى فى بعثة المساعدة الفنية للبيبا التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة . وقد كان الجنرال اه. لول ، المستشار الزراعى للبعثة الليبية كريما فيما قدمه من وقت وخبرة ، كما أن المستر ك. بيرتى ، المستشار السياسى للبعثة الليبية قد ساعد بوجه عام فى وضع مشروع هذا التقرير . وقد اقتبست الاحصائيات التجارية من « التقرير الخاص بتوحيد العملة فى ليبيا » الذى رفعه السيد ان ج . بلوز و اه ن . ماكليود من موظفى صندوق النقد الدولى الى مندوب الأمم المتحدة فى ليبيا . وقد قدمت الأمم المتحدة بواسطة بعثتها فى ليبيا خدمات ادارية وفنية لبعثة المساعدة الفنية التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة .

ولقد توصلنا الى نتائج هذا التقرير بالتعاون والتشاور مع المستر بلت ، مندوب الأمم المتحدة فى ليبيا وموظفى الهيئة المختصين . ويرغب كبير الاقتصاديين أن يعبر عن امتنانه للتعاون الصادق الذى لقيه من الادارات المحلية والحكومات التى زيدته بالاحصاءات والاقتراحات المفيدة والمتعلقات والمساعدات الانشائية التى قدمتها ادارة المساعدة الفنية وسكرتارية الأمم المتحدة . أما من جهة الآراء الواردة فى هذا التقرير فهو وحده مسئول عنها .

وأتشرف بأن أكون

ياسيدى

خادمكم المطيع

كبير الاقتصاديين
ورئيس بعثة المساعدة الفنية الى ليبيا
التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة

الدكتور هه ل . كينليسيد
المدير العام
ادارة المساعدة الفنية
الأمم المتحدة
نيويورك — نيويورك

واجهة تقرير اقتصادي عن إدارة المساعدة الفنية لبعثة الأمم المتحدة

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

ملحق رقم (2)

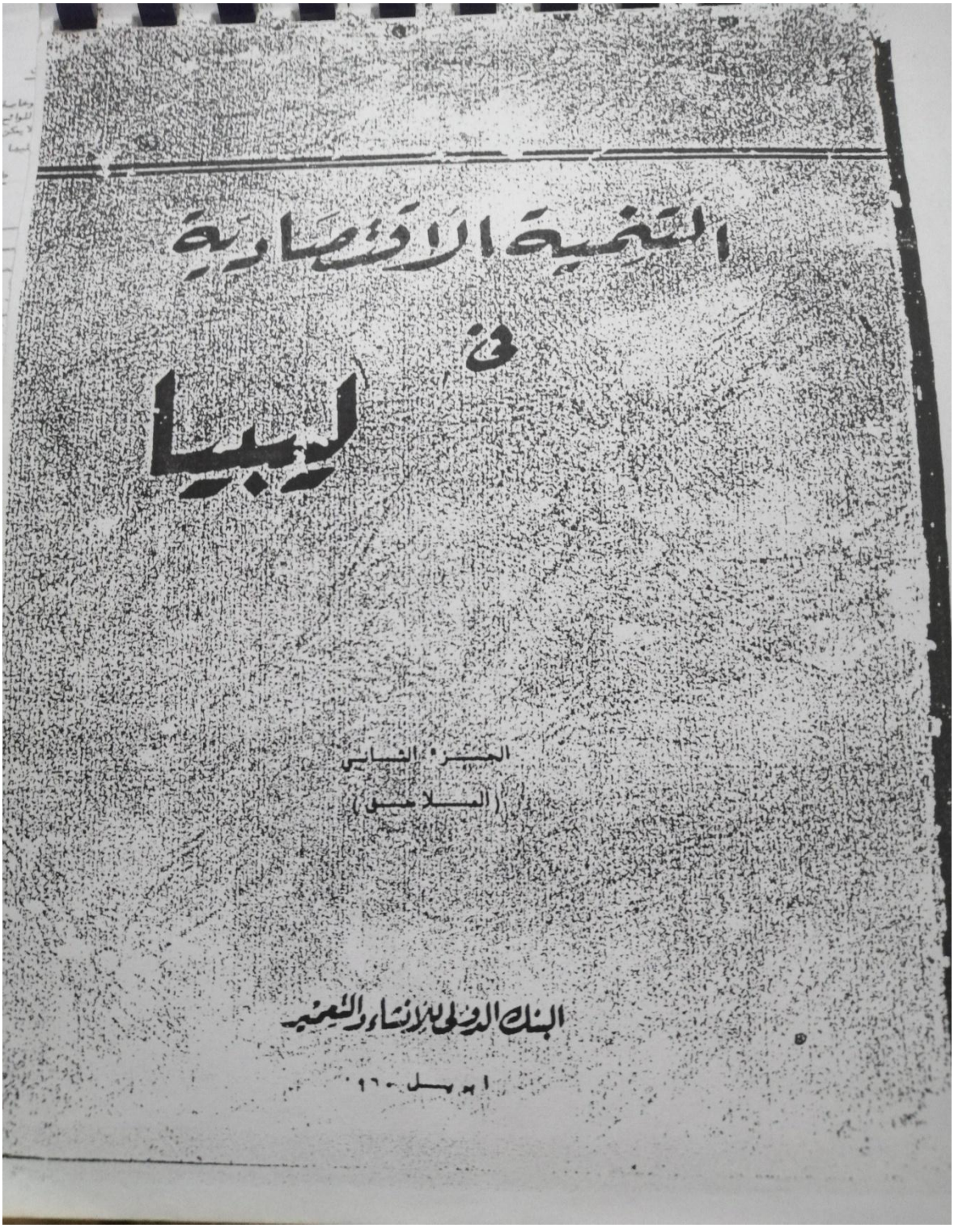

واجهة تقرير التنمية الاقتصادية في ليبيا الصادر عن البنك الدولي للإنشاء والتعمير

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

ملحق رقم (3)

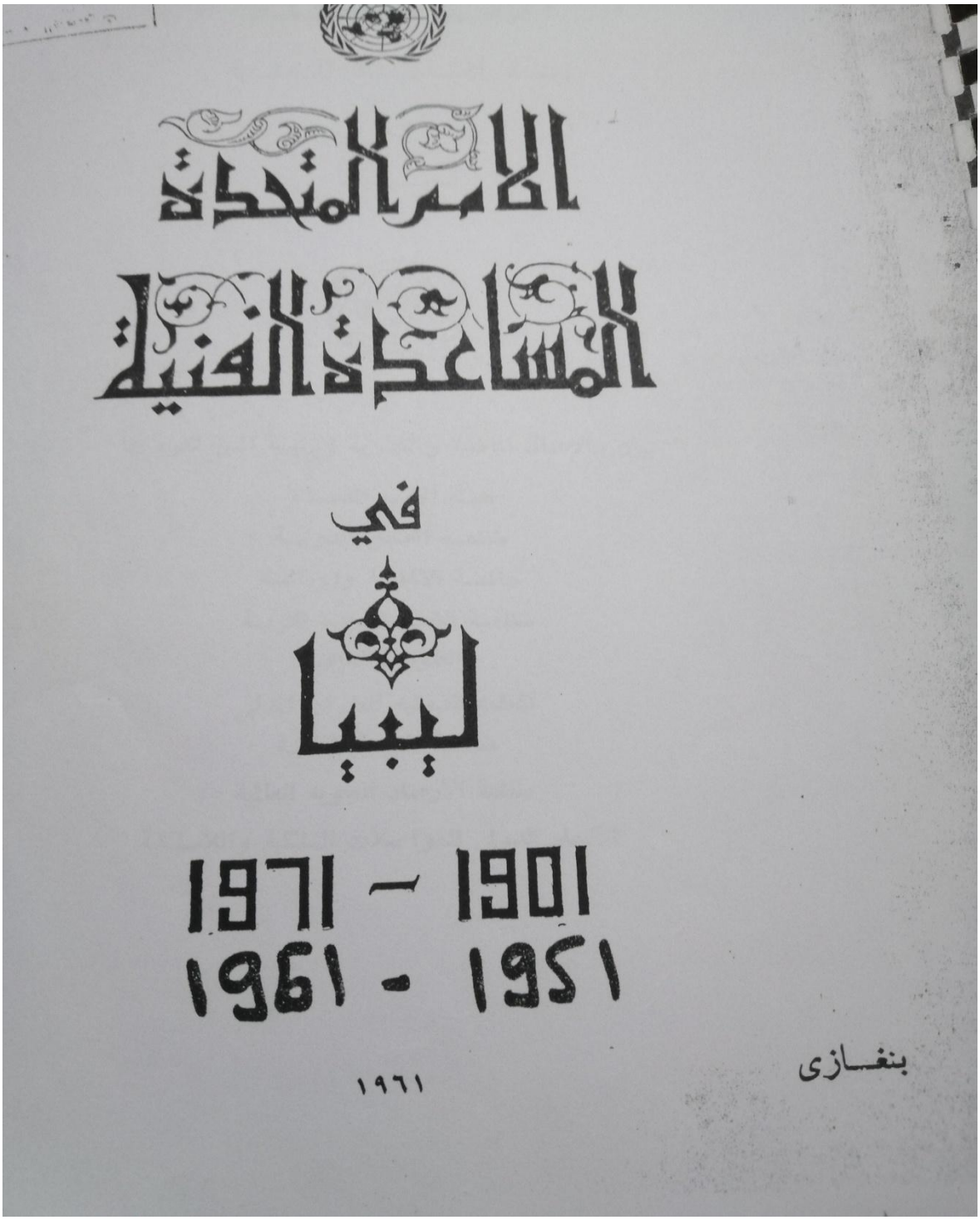

واجهة تقرير الأمم المتحدة عن المساعدة الفنية في ليبيا 1951–1961م

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

ملحق رقم (4)

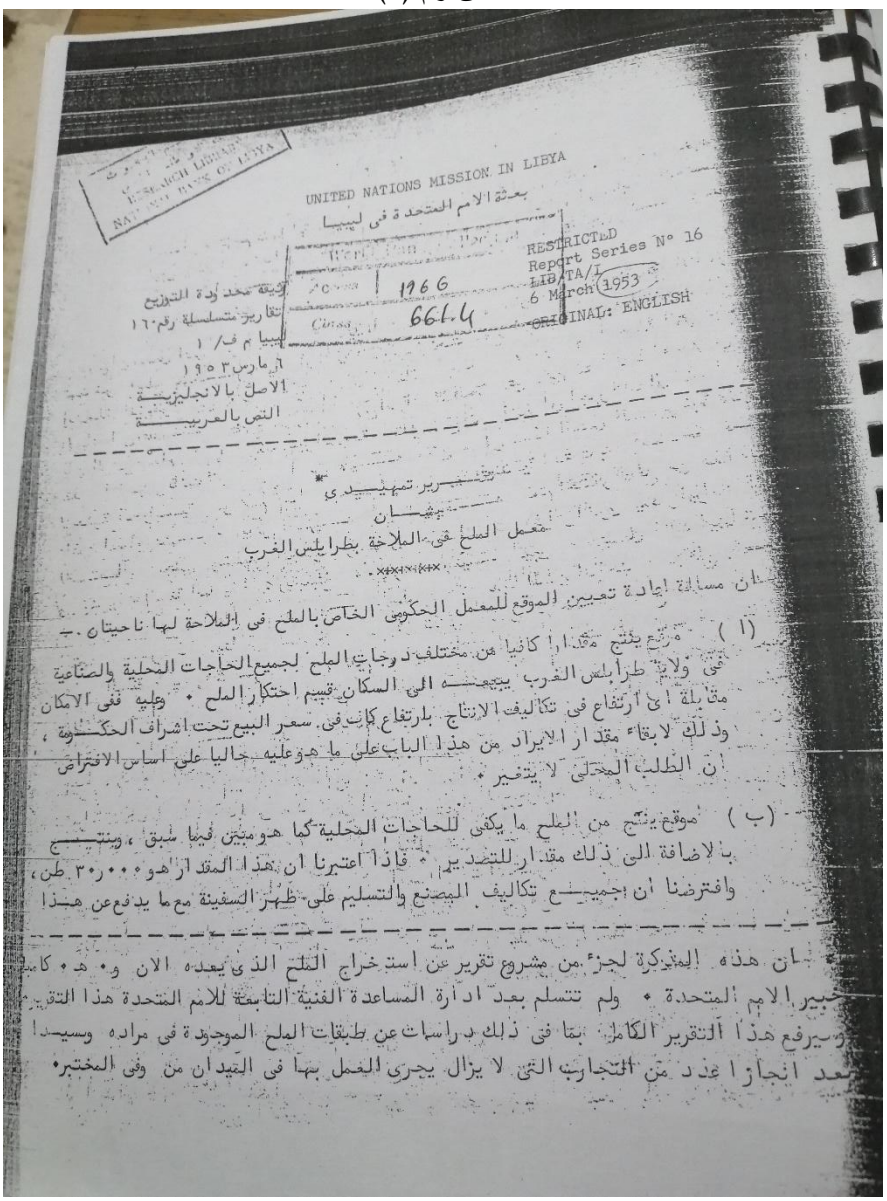

UNITED NATIONS MISSION IN LIBYA

بعثة الامم المتحدة فى ليبيا

RESTRICTED
Report Series N° 16
LIB/TA/1
6 March 1953
ORIGINAL: ENGLISH

1966
661.4

تقارير متسلسلة رقم ١٦
ليبيا م ف/ ١
٦ مارس ١٩٥٣
الاصل بالانجليزية
النص بالعربية

تقرير تمهيدى
بشأن
معمل الملح فى الملاحة بطرابلس الغرب

(ا) مشروع ينتج مقدارا كافيا من مختلف درجات الملح لجميع الحاجات المحلية والصناعية فى ولاية طرابلس الغرب يعهد الى السكان قيم احتكار الملح . وعليه ففى الامكان مقابلة اى ارتفاع فى تكاليف الانتاج بارتفاع كاف فى سعر البيع تحت اشراف الحكومة ، وذلك لابقاء مقدار الايراد من هذا الباب على ما هو عليه حاليا على اساس الافتراض ان الطلب المحلى لا يتغير .

(ب) موقع ينتج من الملح ما يكفى للحاجات المحلية كما هو مبين فيما سبق ، وينتج بالاضافة الى ذلك مقدار للتصدير . فاذا اعتبرنا ان هذا المقدار هو ٣٠٫٠٠٠ طن ، وافترضنا ان جميع تكاليف المصنع والتسليم على ظهر السفينة مع ما يدفع عن هذا

ان هذه المذكرة لجزء من مشروع تقرير عن استخراج الملح الذى يعده الان و. هـ. كابير الامم المتحدة . ولم تتسلم بعد ادارة المساعدة الفنية التابعة للامم المتحدة هذا التقرير وسيرفع هذا التقرير الكامل بما فى ذلك دراسات عن طبقات الملح الموجودة فى مراده وسيبدا بعد انجاز اعدد من التجارب التى لا يزال يجرى العمل بها فى الميدان من وفى المختبر.

واجهة تقرير تمهيدي بشأن معمل الملح في الملاحة بطرابلس الغرب

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

ملحق رقم (5)

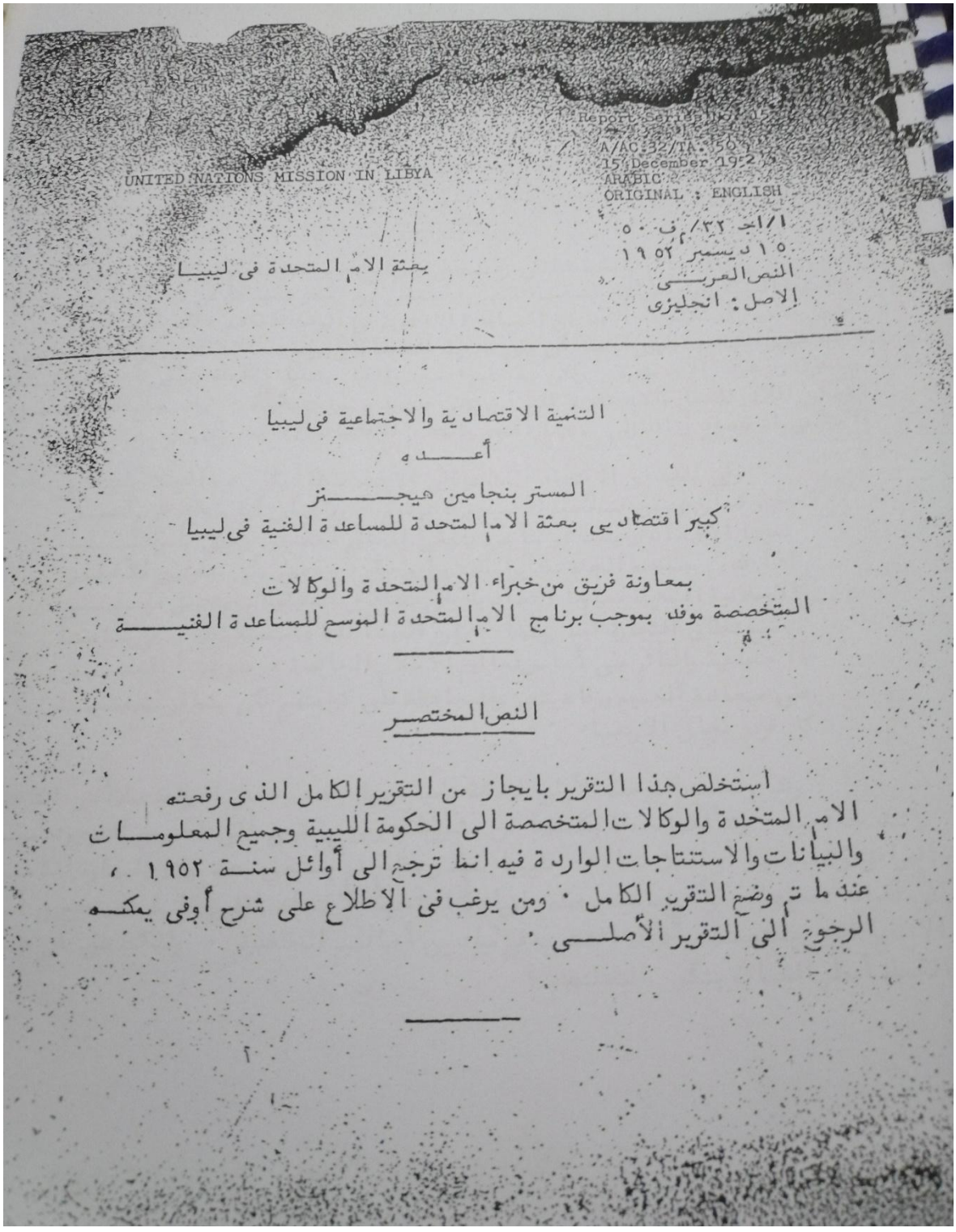

UNITED NATIONS MISSION IN LIBYA

Report Series
A/AC.32/TA.50
15 December 1952
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

بعثة الامم المتحدة فى ليبيا

١/١ اخ ٣٢/ ف ٥٠
١٥ ديسمبر ١٩٥٢
النص العربى
الاصل : انجليزى

التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى ليبيا

أعده

المستر بنجامين هيجنز
كبير اقتصادى بعثة الامم المتحدة للمساعدة الفنية فى ليبيا

بمعاونة فريق من خبراء الامم المتحدة والوكالات
المتخصصة موفد بموجب برنامج الامم المتحدة الموسع للمساعدة الفنية

النص المختصر

استخلص هذا التقرير بايجاز من التقرير الكامل الذى رفعته الامم المتحدة والوكالات المتخصصة الى الحكومة الليبية وجميع المعلومات والبيانات والاستنتاجات الواردة فيه انما ترجع الى أوائل سنة ١٩٥٢ ، عندما تم وضع التقرير الكامل . ومن يرغب فى الاطلاع على شرح أوفى يمكنه الرجوع الى التقرير الأصلى .

واجهة تقرير التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا الصادر عن بعثة الأمم المتحدة

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

ملحق رقم (6)

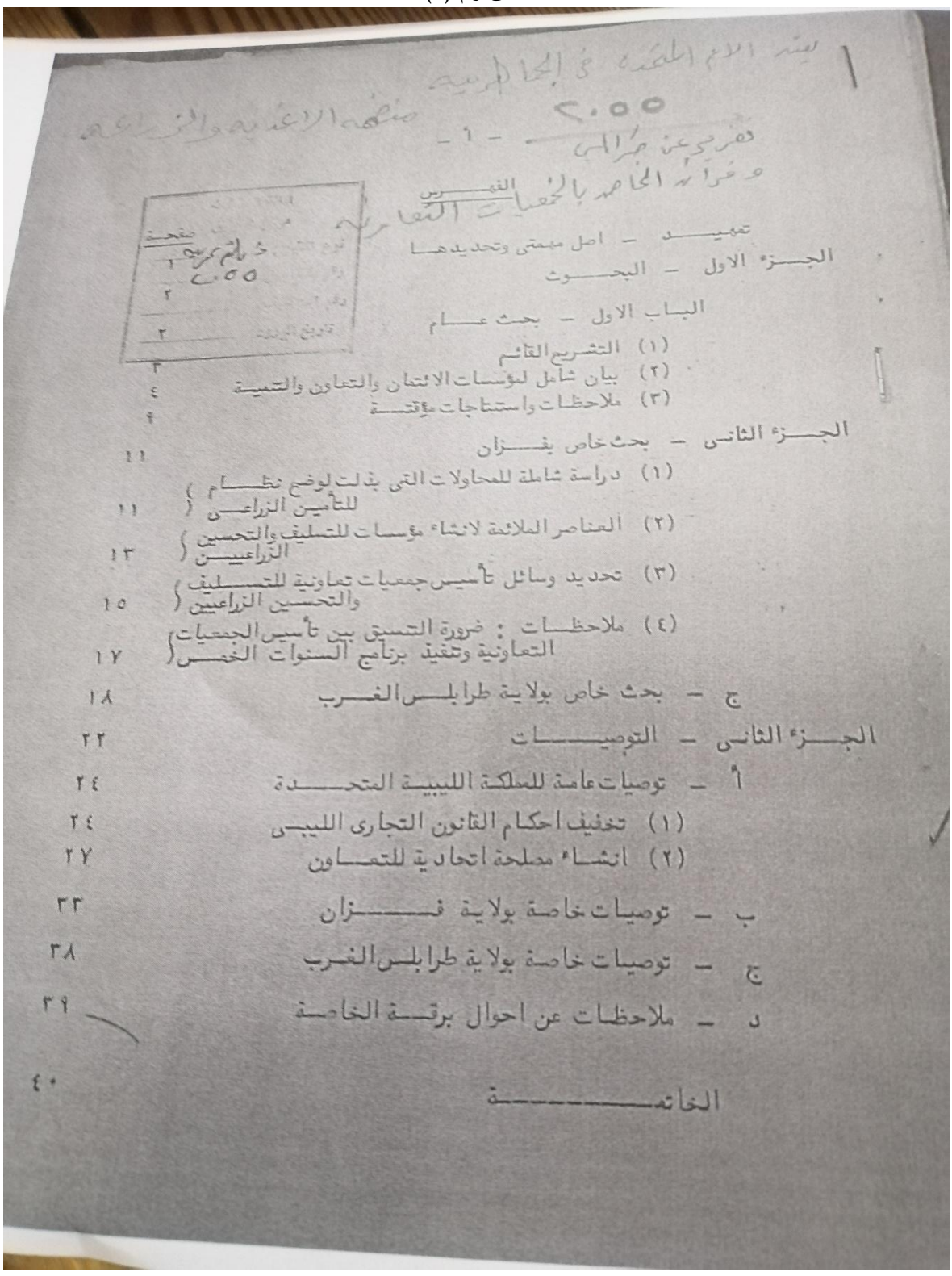

تقرير عن طرابلس

الفهرس

تمهيد – اصل مهمتى وتحديدها ١

الجزء الاول – البحوث ٣

الباب الاول – بحث عام ٣

(١) التشريع القائم ٣

(٢) بيان شامل لمؤسسات الائتمان والتعاون والتنمية ٤

(٣) ملاحظات واستنتاجات مؤقتة ٩

الجزء الثانى – بحث خاص بفزان ١١

(١) دراسة شاملة للمحاولات التى بذلت لوضع نظام للتأمين الزراعى ١١

(٢) العناصر الملائمة لانشاء مؤسسات للتسليف والتحسين الزراعيين ١٣

(٣) تحديد وسائل تأسيس جمعيات تعاونية للتسليف والتحسين الزراعيين ١٥

(٤) ملاحظات : ضرورة التنسيق بين تأسيس الجمعيات التعاونية وتنفيذ برنامج السنوات الخمس ١٧

ج – بحث خاص بولاية طرابلس الغرب ١٨

الجزء الثانى – التوصيات ٢٢

أ – توصيات عامة للمملكة الليبية المتحدة ٢٤

(١) تخفيف احكام القانون التجارى الليبى ٢٤

(٢) انشاء مصلحة اتحادية للتعاون ٢٧

ب – توصيات خاصة بولاية فزان ٣٣

ج – توصيات خاصة بولاية طرابلس الغرب ٣٨

د – ملاحظات عن احوال برقة الخاصة ٣٩

الخاتمة ٤٠

واجهة تقرير عن طرابلس وفزان الخاص بالجمعيات التعاونية

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

ملحق رقم (7)

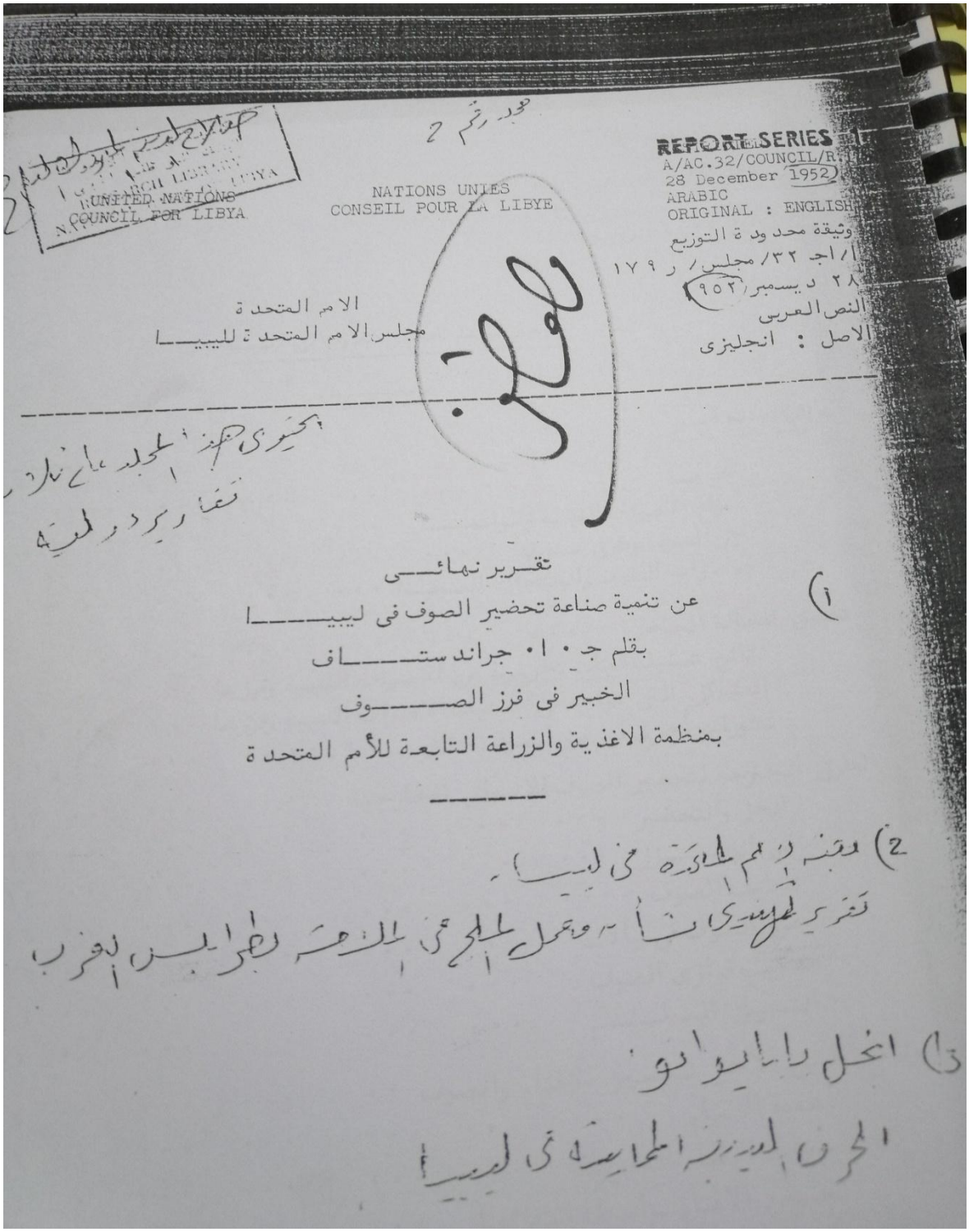

واجهة التقرير النهائي عن تنمية صناعة الصوف في ليبيا

ملحق رقم (8)

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

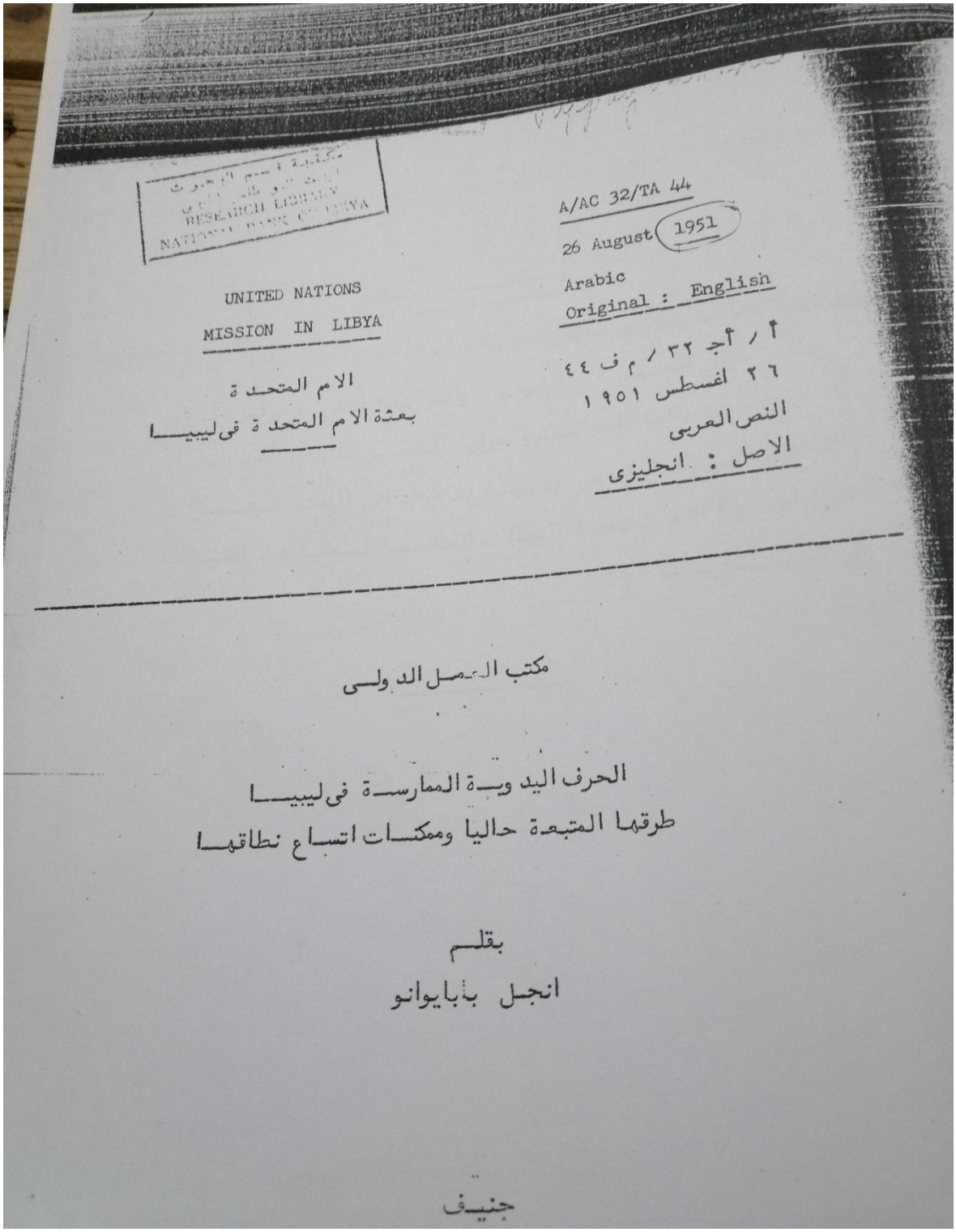

واجهة تقرير حول الحرف اليدوية الممارسة في ليبيا طرقها المتبعة حالياً وممكنات اتساع نطاقها